قطاع المحاماة

الرباط في 09يونيو 2026

بيان تضامني
مع المحام والحقوقي التونسي الأستاذ خالد الكريشي
رئيس لجنة التحكيم والمصالحة بهيئة الحقيقة والكرامة

يتابع قطاع المحامين لحزب التقدم والاشتراكية ببالغ الاهتمام والقلق، التطورات الأخيرة المرتبطة بالملفات والمتابعات القضائية الموجهة ضد الزميل الأستاذ خالد الكريشي المحامي بهيئة تونس والفاعل الحقوقي والسياسي البارز، وما باتت تشهده هذه المسارات من تضييق يمس جوهر الحقوق والحريات الأساسية

وإذ يستحضر القطاع المسار النضالي والحقوقي المشهود للأستاذ خالد الكريشي، سواء من خلال مسؤوليته السابقة كرئيس لجمعية المحامين الشباب بتونس، أو عبر دوره في مسار العدالة الانتقالية رئيساً للجنة التحكيم والمصالحة بهيئة الحقيقة والكرامة، فإنه يعلن للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

تضامنه المبدئي واللامشروط مع الزميل الأستاذ خالد الكريشي في مواجهة أي ملاحقات تفتقر إلى الضمانات القانونية والواقعية الصارمة، ورفضه المبدئي لتوظيف المساطر القضائية كأداة للتضييق على الفاعلين الحقوقيين والسياسيين.

تأكيده الراسخ على أن استهداف رموز الدفاع وحماة الحقوق والحريات، وتحت أي مبرر كان، يشكل تراجعاً مقلقاً عن المكتسبات الحقوقية، ومنزلقاً خطيراً من شأنه النيل من استقلالية مهنة المحاماة وقيم العدالة والإنصاف.

تشديده على أن استقلال القضاء لا يستقيم ولا يكتمل إلا بالاحترام المطلق لحقوق الدفاع، وتوفير كافة شروط المحاكمة العادلة، وفي مقدمتها احترام قرينة البراءة، والابتعاد عن اتخاذ تدابير سالبة للحرية أو إجراءات تضييقية خارج ضوابط الضرورة والتناسب والقانون.

دعوته الصادقة الجهات المعنية إلى المعالجة الفورية والمنصفة لهذا الملف في إطار من الشفافية والالتزام بروح القانون، بعيداً عن أي قراءات أو خلفيات ذات طابع سياسي قد توحي بالتضييق على الفاعلين الملتزمين بقضايا وطنهم.

وختاماً، يجدد قطاع المحامين لحزب التقدم والاشتراكية تأكيده على أن الدفاع عن كرامة المحاماة، واستقلاليتها، وصون الحريات الأساسية في المغرب العربي وفي كافة الأقطار الشقيقة، يظل التزاماً مبدئياً ثابتاً، معبراً عن مواصلة يقظته واستعداده التام لمتابعة تطورات هذا الملف لدعم قيم الحق والعدالة.

الرباط في 07 يونيو 2026

ذ/ العربي فندي
المنسق الوطني لقطاع المحاماة
لحزب التقدم والاشتراكية